

## الجمعية العامة



Distr.  
GENERAL

A/44/763  
22 November 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الرابعة والأربعون  
البند ١٤٠ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي  
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد غيوم بامبو - تشيفوندا (غابون)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بناء على توصية مكتبها ، إدراج هذا البند في جدول أعمالها وأحاله إلى اللجنة السادسة .
- ٣ - وللنظر في هذا البند ، كان معروضا على اللجنة السادسة تقرير الأمين العام (A/44/455 و Add.1) . فضلا عن ذلك ، جرى تعميم رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة (A/44/409-S/20743 و Corr.1 و 2) في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، وكذلك رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (A/44/551) .

٤ - وقد نظرت اللجنة السادسة في هذا البند في جلستها ١٥ و ١٦ المعقودتين في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ . ويحتوي المحضران الموجزان لهاتين الجلستين على آراء ممثلي الدول الذين تحدثوا خلال النظر في هذا البند (A/C.6/44/SR.15 و 16) .

#### ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.6/44/L.6

٥ - في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عرضت ممثلة كوبا مشروع قرار (A/C.6/44/L.6) ، اشتركت في تقديمه كل من اثيوبيا ، واكوادور ، وأنغولا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، ورواندا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وشيلي ، وغينيا الاستوائية ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفييت نام ، والكاميرون ، وكوبا ، ومالي ، والمكسيك ، والنيجر ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، وانضمت إليها في وقت لاحق أوغندا ، وباكستان ، وبوروندي ، وجامايكا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وسورينام ، والصين ، وغابون ، وغانا ، وغواتيمالا ، وغينيا ، والكونغو .

٦ - واعتمد مشروع القرار A/C.6/44/L.6 بأغلبية ١٠٢ من الاصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٨) .

٧ - وعلل ممثل الولايات المتحدة تصويته قبل طرح مشروع القرار للتصويت . وبعد إجراء التصويت ، ألقى كل من ممثلي فرنسا (باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي) والنمسا بيانا تعليلا لتصويتهما .

#### ثالثا - توصية اللجنة السادسة

٨ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي  
المتملة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أنه مطلوب من الجمعية العامة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، أن تبدأ دراسات وتضع توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٠١ (د١ - ٦) و ٢٢٠٢ (د١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ المتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٢٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٢٣٦٢ (د١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٥٠/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المعنونين "توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتعلقة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي" ، وإلى قراراتها ١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٧٥/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٦٧/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٧٣/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٤٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ١٦٢/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، المعنونة "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لإعادة تنشيط عملية التعاون الاقتصادي الدولي والمفاوضات التي أجريت لهذا الغرض ، لا سيما بالنظر إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ،

وإذ ترى الصلة الوثيقة بين إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ووجود إطار قانوني ملائم ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تدوين مبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وإلى تطويرها التدريجي ،

وإذ تشير إلى الدراسة التحليلية<sup>(١)</sup> التي قدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ،

١ - تحيط علما مع التقدير بالأراء والتعليقات التي قدمتها الحكومات عملا بالقرارات ٦٧/٤٠ و ٧٣/٤١ و ١٤٩/٤٢ و ١٦٢/٤٣<sup>(٢)</sup> ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يواصل التماس اقتراحات الدول الأعضاء بشأن أنسب الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بشأن النظر في الدراسة التحليلية ، وكذلك بشأن التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ب) أن يدرج المقترحات الواردة طبقاً للفقرة الفرعية (أ) أعلاه في تقرير يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ؛

٣ - توصي بأن تنظر اللجنة السادسة في اتخاذ قرار نهائي في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بشأن مسألة المحفل الملازم داخل إطارها الفني سيضطلع بمهمة إنجاز عملية التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد مع مراعاة الاقتراحات والمقترحات التي قدمتها أو ستقدمها الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة ؛

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" .

-----

(١) A/39/504/Add.1 ، المرفق الثالث .

(٢) A/41/536 ، و A/42/483 و Add.1 و 2 ، و A/43/529 و Add.1 ،

و A/44/455 و Add.1 .